



نهب منظم في محافظة ديرالزور

تقرير يسلط الضوء على عمليات النهب في مناطق
سيطرة الحكومة السورية في محافظة ديرالزور

نيسان / 2019

منظمة العدالة من أجل الحياة
Justice For Life Organization



✉ Contact@JFL.ngo

f /JFLngo

🐦 @JFLngo

🌐 JFL.ngo

نهب منظم في محافظة دير الزور

تقرير يسلط الضوء على عمليات النهب في مناطق سيطرة الحكومة السورية في
محافظة دير الزور

منظومة العدالة من أجل الحياة

نيسان/أبريل 2019

الفهرس:

4.....أولاً:ملخص تنفيذي

5.....ثانياً:مقدمة

1-موجز

2-الوضع الحالي في دير الزور

7.....ثالثاً:المنهجية والتحديات

8.....رابعاً:الإطار القانوني

9.....خامساً:سرقزا كل شئ

1-شهادات لأصحاب منازل تعرضت للنهب

2-عمليات نهب منظمة

12.....سادساً:نتائج

13.....سابعاً:توصيات

أولاً: ملخص تنفيذي:

منذ النصف الثاني من العام 2017 حيث سيطرت القوات الحكومية السورية على المدن والبلدات والقرى الواقعة جنوب نهر الفرات في محافظة دير الزور نفذت هذه القوات مدعومة بالمليشيات التابعة لها وأخرى مساندة عمليات نهب واسعة النطاق شملت منازل ومحال تجارية وغيرها.

التقت منظمة العدالة من أجل الحياة مع مجموعة من المدنيين ممن نهبت منازلهم في مناطق متفرقة في محافظة دير الزور حيث تحدثوا عن عمليات النهب.

تشير الشهادات التي جمعتها منظمة العدالة من أجل الحياة إلى وقوع عمليات نهب واسعة في المناطق التي استعادتها القوات الحكومية والمليشيات التابعة لها والمليشيات المساندة لها في محافظة دير الزور استهدفت عمليات النهب معظم البلدات والقرى ولا تزال مستمرة.

من خلال متابعة عمليات بيع ما تم نهبه فإن الفرقة الرابعة التابعة للجيش السوري ومليشيا لواء القدس ومليشيا الدفاع الوطني مسؤولة بشكل رئيسي عن الكثير عمليات النهب.

إنّ القاعدة 52 من دراسة اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر حول القانون الإنساني العرفي الدولي تنص أنّه "يحظر النهب"، و بالتالي فإنّ نهب أي بلدة أو مكان حتى وإن تم الاستيلاء عليه عنوة يعد من الانتهاكات الخطيرة للقوانين والأعراف السارية على المنازلات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، كما أنّه قد يرقى إلى كونه جريمة حرب وفقاً للمادة 8 (هـ) 5 من نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية.

تطالب منظمة العدالة من أجل الحياة بالتوقف الفوري عن عمليات النهب في المحافظة وإعادة الممتلكات المنهوبة إلى أصحابها والسماح للجان التحقيق الدولية بالدخول إلى مناطق ارتكاب الجرائم والتحقيق بها.

ثانياً:مقدمة:

1-موجز:

في نهاية العام 2017 سيطرت القوات الحكومية السورية على كامل المدن والبلدات الواقعة جنوب نهر الفرات في محافظة دير الزور بعد 3 سنوات من سيطرة تنظيم الدولة عليها حيث كان للطيران الروسي والمليشيات الأجنبية كحزب الله اللبناني دوراً كبيراً في بسط السيطرة على هذه المناطق.

قتل وجرح مئات المدنيين نتيجة معارك استعادة السيطرة ونزح مئات الآلاف نتيجة القصف العشوائي المكثف على مناطق مدنية مكتظة بالسكان المدنيين.

بعد انتهاء المعارك عاد مدنيون إلى مناطقهم كما دعت الحكومة السورية إلى ما أسمته بالمصالحات والتي تعني تسوية أوضاع المطلوبين لأجهزة الأمن السوري وعودتهم إلى منازلهم وأعمالهم.

اعتقلت أجهزة الأمن السورية عشرات العائدين إلى منازلهم منهم من أنهى جميع إجراءات المصالحة الأمر الذي جعل من مناطق سيطرة الحكومة غير آمنة خاصة على فئة الشباب حيث أعرض الكثير منهم عن العودة خوفاً من الاعتقال إضافة إلى الخوف من إلحاقهم بالخدمة العسكرية الإلزامية أو خدمة الاحتياط.

نفذت عناصر القوات الحكومية ومليشيات تابعة لها ومليشيات أجنبية عمليات نهب واسعة (تعفيش)¹ للمنازل والمحال التجارية في المناطق التي سيطروا عليها، وتشير الشهادات التي حصلت عليها منظمة العدالة من أجل الحياة أن كافة المناطق لم تسلم من هذه العمليات.

قام عناصر من القوات الحكومية والمليشيات بحرق الكثير من المنازل خاصة تلك التي لم يتمكنوا من نقل كافة محتوياتها.

2-الوضع الحالي في دير الزور:

¹ كلمة محلية تشير إلى عمليات النهب التي تقوم بها أطراف الصراع خاصة القوات الحكومية والمليشيات التابعة والمساندة لها.

تسيطر القوات الحكومية السورية على المدن الثلاث في محافظة دير الزور وهي: مدينة دير الزور ومدينة الميادين ومدينة البوكمال وكافة البلدات والقرى الواقعة جنوب نهر الفرات. من جهتها تسيطر قوات سوريا الديمقراطية على مناطق شمال نهر الفرات.



تعاني مناطق سيطرة الحكومة من نقص حاد في الوقود وتعدد الميليشيات والقوى العسكرية التي لا تتبع مرجع قيادي موحد إضافة إلى قيام أجهزة الأمن السورية بعمليات اعتقال عشوائية وطلب أموال في بعض الأحيان مقابل الإفراج عن المعتقلين إضافة إلى [الاستيلاء](#) على منازل النازحين واللاجئين، وعلى الطرف الآخر تشهد مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية حالة من الهشاشة الأمنية وتخوف المدنيين من وجود خلايا نائمة لتنظيم الدولة إضافة إلى اعتقالات عشوائية تنفذها هذه القوات.

ثالثاً: المنهجية والتحديات:

التقى باحثو منظمة العدالة من أجل الحياة مع 8 أشخاص تعرضت أملاكهم للنهب من قبل القوات الحكومية والمليشيات، بعض اللقاءات جرت بشكل مباشر وبعضها عن طريق مكالمات سكايب وواتس آب.

يغطي التقرير عمليات النهب في مناطق سيطرة القوات الحكومية في محافظة دير الزور.

رفض الكثير من الأشخاص الحديث خوفاً من اعتقالهم من قبل الأجهزة الأمنية خاصة أن بعضهم متواجد في مناطق سيطرة القوات الحكومية في دير الزور وبعضهم يتردد عليها.

جميع الأسماء الواردة في التقرير مستعارة بناء على طلب الشهود وذلك لأسباب أمنية.

رابعاً: الإطار القانوني:

إنّ القاعدة 52 من دراسة اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر حول القانون الإنساني العرفي الدولي تنص أنّه "يحظر النهب"، و بالتالي فإنّ نهب أي بلدة أو مكان حتى وإن تم الاستيلاء عليه عنوة يعد من الانتهاكات الخطيرة للقوانين والأعراف السارية على المنازعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، كما أنّه قد يرقى إلى كونه جريمة حرب وفقاً للمادة 8 (هـ) 5 من نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية.

ورد في القاعدة 149 من دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الإنساني العرفي الدولي: "الدولة مسؤولة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني المنسوبة إليها والتي تشمل:

- (أ) الانتهاكات المرتكبة من قبل أجهزتها، بما في ذلك قواتها المسلحة.
- (ب) الانتهاكات المرتكبة من قبل أشخاص أو كيانات فوضتها القيام بقدر من السلطة الحكومية.
- (ج) الانتهاكات المرتكبة من قبل أشخاص أو مجموعات تعمل في الواقع بناء على تعليماتها أو تحت إشرافها أو سيطرتها.
- (د) الانتهاكات المرتكبة من قبل أشخاص أو مجموعات خاصة، والتي تعترف بها الدولة وتبناها كتصرفات صادرة عنها.

إضافة إلى ما سبق، فإنّ البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف قد حظر في المادة 4 (2) جملة من الأعمال التي توجه إلى الأشخاص الذين لا يشتركون بصورة مباشرة أو الذين يكفون عن الاشتراك في الأعمال العدائية ومن ضمنها السلب والنهب.

ونصت المادة 21 من المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي على ضرورة توفير الحماية في جميع الظروف لأموال وممتلكات المشردين داخلياً ضد مجموعة من الأفعال على رأسها النهب.

خامساً: سرقوا كل شيء:

1-شهادات لأصحاب منازل تعرضت للنهب:

عملت الميليشيات بعد أن سيطرت على عدد من البلدات والقرى على نهب كل ما يمكن حمله. قال الشاهد أبو محمد لباحت منظمة العدالة من أجل الحياة: "مع بدء هجوم القوات الحكومية خرجت وعائلتي وحملنا بعض الأغراض إلى مناطق النزوح وبعد سيطرتهم بحوالي 3 أشهر عدت إلى منزلي فشاهدته مسروقاً بالكامل، أقدر قيمة المسروقات بحوالي 500 ألف ليرة سورية".

بحسب أبو محمد فإن لواء القدس والدفاع الوطني هما المسؤولان عن عمليات السرقة كما ذكر أن المدعو نزار الخرفان وهو من قيادات الميليشيات له دور بارز في عمليات النهب.

لا يوجد آلية واضحة لتقديم الشكاوى المتعلقة بنهب المنازل وفي حال تقديمها لا تلقى أي استجابة من قبل قيادة الميليشيات أو الأجهزة الأمنية والقيادات العسكرية. يكمل أبو محمد: "حاولت تقديم شكوى لقائد الدفاع الوطني² إلا أنه قال لي: لو أن داعش هي من سرقت لما استطعتم الحديث" وتهرب من تقديم إجابة واضحة أو حتى اعتذار".

حاول حميد البقاء في منزله وعدم الخروج إلا أن القصف العشوائي أجبره وعائلته على النزوح باتجاه مناطق شمال نهر الفرات في دير الزور³. قال حميد لمنظمة العدالة من أجل الحياة: "لم أستطع حمل أي شيء من بيتي حتى أوراقي الثبوتية، عدت بعد خروجي بيوم إلا أن القرية كانت خالية تماماً والشوارع مليئة بقذائف غير متفجرة، أغلقت باب منزلي وعدت إلى الجزيرة". تحدث حميد عن مسؤولية لواء القدس المتمركز في قريته عن عمليات النهب والسلب: "كنت أعود يومياً عن طريق التهريب إلى القرية وكلما دخلت أجد شيئاً فقد من المنزل، بعد ثلاثة أشهر عدت مع عائلتي إلى المنزل حيث سرق بالكامل، لم أتمكن من البقاء لفترة طويلة بسبب حملات الاعتقال من قبل القوات الحكومية والميليشيات، بقيت عائلتي وخرجت من القرية".

استولت الميليشيات التابعة للقوات الحكومية على العديد من المنازل بعد سرقتها واعتبرتها ملكاً للدولة. يقول أبو علي: "وجهت لي تهمة الاتجار بالسلاح والتعامل مع تنظيم الدولة، حاول أقاربي استعادة المنزل وأي شيء من المسروقات إلا أن الجواب كان أن المنزل أصبح ملكاً للدولة".

لا يستطيع محمود العودة إلى منزله لأنه مطلوب لخدمة الاحتياط كما أنه علم من خلال بعض أقاربه أنه متهم بالعمل مع الفصائل المسلحة المعارضة للحكومة. يقول محمود: "أرسل أقاربي صور منزلي حيث سرق

² ميليشيا تتبع إدارة الدفاع الوطني في وزارة الدفاع السورية

³ يطلق اسم "الشامية" على مناطق جنوب نهر الفرات واسم "الجزيرة" على شمال النهر

بالكامل ولا أستطيع أنا أو أي فرد من عائلتي تقديم شكوى خشية من رد فعل الميليشيات وعناصر الجيش، أقدر قيمة المسروقات بحوالي 400 ألف ليرة سورية".

عاد أبو أحمد إلى بيته في مدينة الميادين فوجده عبارة عن جدران وسقف فقط. يقول أبو أحمد: " لا يوجد اسلاك كهرباء ولا تمديدات صحية ولا نوافذ باعتبار جميع النوافذ من الألمنيوم ولا خزان مياه، طبعاً جميع المنازل المجاورة نفس الحالة". اشترى أبو أحمد أغراض جديدة للمنزل بقيمة 350 ألف ليرة وهي وفق قوله تساوي أكثر من مليون ليرة سورية " توجهت إلى منطقة تدعى دوار النادي في المدينة حيث تقوم الفرقة الرابعة في الجيش السوري ببيع المسروقات وقمت بشراء جميع ما يحتاجه المنزل من أثاث وأدوات كهربائية وسجاد وغيرها، سافرت لإحضار عائلتي وعند عودتي وجدت منزلي كما شاهدته أول مرة، في المرة الأولى قام عناصر من الجيش بالسرقة أما المرة الثانية فعناصر من الدفاع الوطني".

يقول إسماعيل والذي عاد والتحق بعمله في إحدى الدوائر الحكومية في مدينة دير الزور: " رجعت إلى منزلي في مدينة الميادين فوجدته مسروقاً، قاموا بسرقة شاشتين بلازما 42 بوصة وبرد بابين وغسالة اتوماتيك وميكروويف وخمس سجادات وفريزة ومرآح أرضية وكمبيوتر محمول بالإضافة لخلطات المياه وسحب التسليك الداخلي للكهرباء بشكل كامل، تبلغ قيمة المسروقات حوالي 5 مليون ليرة سورية". وبعد أيام من عودته وأثناء تواجده في عمله قامت مجموعة من الدفاع الوطني بسرقة ما تبقى من أغراض في المنزل رغم تدخل الجيران ومحاولة منعهم كون اسماعيل عاد وسيبقى في منزله إلا أن العناصر رفضوا التجاوب وقالوا لهم "خلوكم بحالكم ولا تتدخلوا بشيء لا يعنيكم".

بعد سرقة الكثير من محتويات منزله قاموا بحرقه. يقول حسان: "عدت إلى منزلي في مدينة الميادين وأحكمت إقفال الأبواب والنوافذ وغادرت المدينة، بعدها قام عناصر من الجيش السوري والدفاع الوطني باقتحام المنزل وسرقته ثم حرقه بشكل كامل".

يكمل حسان: "يقوم عناصر الفرقة الرابعة بتجميع المسروقات في مقر تابع لهم في شارع ال 16 في مدينة الميادين ويعيدون بيعها".

بعد عودته من مدينة الرقة وجد علي جميع محتويات منزله لم تسرق، طلب من أحد أقربائه أن يزور المنزل من فترة إلى أخرى. يقول: " اقتحم عناصر من الجيش والدفاع الوطني منزلي واعتقلوا قريبي الذي اعترض على دخولهم بتهمة تعطيل عملهم وضربوه بشدة، وأخذوا كافة الأغراض إلى مقر يتبع للفرقة الرابعة".

2-عمليات نهب منظمة:

بدأت عمليات نهب المنازل والمحال التجارية مع بداية الحملة العسكرية التي أطلقتها القوات الحكومية السورية على دير الزور، فالمرحلة الأولى أو ما تسمى "فتح الدير" والتي هدفت طرد عناصر تنظيم الدولة الذين كانوا يحاصرون أحياء مدينة دير الزور، كانت العملية بقيادة "قوات النمر" والتي يقودها اللواء سهيل الحسن.

وفق الباحث الميداني لمنظمة العدالة من أجل الحياة في مدينة دير الزور فإن هذه القوات بعد دخولها قامت بسرقة ما يمكن حمله من أثاث وأدوات كهربائية، وبعد الانتهاء من عملها دخلت الفرقة الرابعة لتبدأ المرحلة الثانية من التعفيش.

تقوم الفرقة الرابعة بفتح مقرات تحت مسمى "مكتب أمن الرابعة" مهمتها السماح لمجموعات بالنهب حيث تقوم هذه المقرات بشراء كل ما يتم نهبه.

تكون هذه المقرات إما في محلات تجارية أو منازل، لا يقوم عناصر الفرقة بالنهب بشكل مباشر بل يكلفون مجموعات من الشباب بالقيام بهذه العملية، يتم تقسيم هذه المجموعات وفق المطلوب من العملية فالبعض منهم يقوم بسرقة الحديد من المنازل والبعض الآخر للأخشاب وآخرين للألمنيوم، وتقوم كل مجموعة بعملها وبمجرد انتهائها تبدأ المجموعة الأخرى بالعمل، وتقوم الآن مجموعات بسرقة الأحجار والبلوك من المباني.

وفق الباحث في البداية كانت المسروقات تباع في مدينة دير الزور ما عدا المسروقات الثمينة مثل شاشات البلازما والغسالات والبرادات الجديدة والمولدات الكبيرة يتم بيعها خارج دير الزور.

وحسب الباحث فإن أشخاصاً يتفقون مع الجهة الأمنية المسؤولة عن حماية منطقة ما ويكون الاتفاق بأن يتم بيع المنطقة لهذا الشخص والمقصود هنا السماح له بنهبها بشكل كامل مقابل مبلغ معين يتم دفعه لهذه الجهة الأمنية، ثم يقوم هذا الشخص ببيع كل ما قام بنهبه إلى "مكتب أمن الرابعة".

سادساً: نتائج:

تشير الشهادات التي جمعتها منظمة العدالة من أجل الحياة إلى وقوع عمليات نهب واسعة في المناطق التي استعادتها القوات الحكومية والمليشيات التابعة لها والمليشيات المساندة لها في محافظة دير الزور استهدفت عمليات النهب معظم البلدات والقرى ولا تزال مستمرة.

من خلال متابعة عمليات بيع ما تم نهبه فإن الفرقة الرابعة التابعة للجيش السوري ومليشيا لواء القدس ومليشيا الدفاع الوطني مسؤولة بشكل رئيسي عن الكثير عمليات النهب.

قيام الفرقة الرابعة باعتماد مقرات لتسهيل شراء وبيع ما يتم نهبه واستمرارها لمدة طويلة يشير إلى أن العملية منظمة كما تشير إلى إمكانية علم القيادات العليا للدولة في محافظة دير الزور بهذه العمليات.

إن عدم التجاوب مع الشكاوى المقدمة من أصحاب المنازل والمحال من قبل قيادات الأجهزة الأمنية والمليشيات يشير إلى عدم اكتراث وربما موافقة هذه القيادات على كل ما يحصل من عمليات نهب.

من خلال ما تقدم وبتطبيق القواعد 52 و149 من القانون الإنساني الدولي العرفي والمادة 8 (هـ) 5 من نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية والمادة 4 (2) من البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف والمادة 21 من المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي فإن الحكومة السورية والمليشيات التابعة لها والمليشيات المساندة لها مسؤولة عن عمليات النهب في مناطق سيطرتها في محافظة دير الزور.

سابعاً: التوصيات:

تطالب منظمة العدالة من أجل الحياة:

مجلس الأمن:

1- الضغط على الحكومة السورية لوقف كافة الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان والتي ترتكبها القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها.

2 – إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية.

المبعوث الدولي الخاص بسوريا:

1- أن لا تهمل محافظة دير الزور في المفاوضات الجارية سواء في أستانا أو جنيف و أن تكون حماية المدنيين في هذه المحافظة التي تعاني من أوضاعاً إنسانية غاية في الصعوبة من الأولويات في العملية التفاوضية الخاصة بسوريا.

2-الضغط على الحكومة السورية وحلفائها للمحافظة على ممتلكات المدنيين وملاحقة المسؤولين عنها في محافظة دير الزور.

3-العمل مع كافة الأطراف للتوصل إلى حل سياسي شامل تحت إشراف الأمم المتحدة ووفق قرارات مجلس الأمن.

الحكومة السورية:

1-المحافظة على ممتلكات النازحين واللاجئين في محافظة دير الزور.

2-التوقف الفوري عن عمليات النهب في المحافظة وإعادة الممتلكات المنهوبة إلى أصحابها.

3-تخصيص مكاتب خاصة لمتابعة الشكاوى المقدمة من أصحاب الممتلكات المنهوبة وملاحقة المسؤولين عن عمليات النهب.

4- السماح للجان التحقيق الدولية بالدخول إلى مناطق ارتكاب الجرائم والتحقيق بها.

الدول ذات العلاقة بالشأن السوري:

1 - التحرك بشكل فردي أو مشترك عبر آلية معينة لمحاكمة مسؤولين سوريين بناء على مزاعم ذات مصداقية في الخروقات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، والعمل بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية واتفاقاً مع القوانين الوطنية، للتحقيق مع أفراد الجيش السوري والقيادات المدنية المشتبه بارتكابهم جرائم أو مسؤوليتهم القيادية عنها، وملاحقتهم قضائياً ولو غيابياً.

3 - دعوة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته و البدء بإجراءات حقيقية لضمان المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب، و اتخاذ الإجراءات اللازمة لإحالة ملف الانتهاكات في سوريا إلى القضاء بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية أو محاكم خاصة.

4-الاستمرار في توفير المساعدات للنازحين واللاجئين والتي تمكنهم من البقاء في مناطق النزوح إلى حين تشكل ظروف ومناخ آمن يمكنهم من العودة إلى مناطقهم وبيوتهم.

المنظمات الحقوقية:

1-توثيق كافة عمليات النهب من قبل القوات الحكومية والمليشيات التابعة لها والمليشيات المساندة لها في محافظة دير الزور.

2-مراقبة آلية المصالحات التي تعمل عليها الحكومة السورية وحلفائها وتوثيق كافة الانتهاكات المرتكبة بحق العائدين ونشرها.

الآلية الدولية المستقلة والمحايدة للتحقيق في الجرائم الأشد خطورة في سوريا:

أن لا تهمل محافظة دير الزور في التحقيقات التي من شأنها الكشف عن الكثير من الجرائم المرتكبة في المحافظة والكشف عن المسؤولين عنها.



منظمة العدالة من أجل الحياة
Justice for Life Organization



JFL.ngo

